

المؤتمر العربي الخامس للصناعات الصغيرة و المتوسطة
الجزائر 14- 15 مارس 2010

مداخلة السيد عبد الرحمان بن خلفه، المفوض العام لجمعية البنوك و المؤسسات المالية حول
البنوك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة صانعو النمو

ملخص لمضمون المداخلة

متعاملان يتحركان باستمرار في الفضاء الإقتصادي و هما البنك من ناحية و المؤسسة من ناحية ثانية و كثيرا ما يعتبر البنك كعنصر أو عامل بسيط في المحيط الإقتصادي كما هو الحال بالنسبة لإدارة الضرائب ، أو الجمارك أو الهيئات القضائية أو المصالح العقارية.

هذه النظرة مقللة بل لا تعكس حقيقة الأمر في ما يخص عالم المؤسسات في بلداننا حيث انه لا يمكن التفكير في إنشاء أو توسيع أو إنقاذ شركة دون مرافقة مصرفية.

و في الجزائر، تتأكد هذه الحقيقة يوميا و تتعزز إذ أن نسيج المؤسسات الصغيرة و المصغرة و المتوسطة الذي يزيد عدده عن 600.000 وحدة على أقل تقدير لم يكن ليصل في بعض السنوات إلى هذا المستوى لولا تدخل البنوك ممولة و مرافقة و موزعة لخدمات مصرفية متنوعة و كل العوامل الظرفية أو الهيكلية تنبئ بتعزيز هذه العلاقة في المستقبل و توسيعها.

فكيف تطورت علاقة البنوك بنسيج المؤسسات في السنوات الماضية و ماهي مقتضيات و شروط تطورها و تحسينها في المستقبل لصالح النمو و التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في الجزائر؟
هذا هو الإطار الذي تندرج فيه هذه المداخلة التي ستمحور حول العناصر الآتية

- 1/- تمويل المؤسسات : المهنة الأساسية للبنوك الجزائرية.
- 2/- علاقة البنوك بالمؤسسات و ما يترتب عنها.
- 3/- تمويل المؤسسات في نمو مستمر
 - التطور المنتظم للتمويلات و القروض.
 - التغيير الجذري لمحتوى المحافظ.
 - عدد المؤسسات الممولة في تزايد مستمر .
 - تناقص تمويل الاستغلال لصالح الإستثمار و التوسع.
 - الهبوط المنتظم لأسعار الفائدة.
- 4/- الآفاق الواعدة لتمويل المؤسسات .
- 5/- الشروط الأساسية لإبراز و توسيع سوق القرض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
 - تعزيز مردودية القروض و التمويلات .
 - توسيع القروض المصرفية و تنويعها.
 - تعزيز جدوى المشاريع و طلبات القروض.
 - تحديث معالجة ملفات القروض و التمويلات.
 - الإستفادة القصوى من سياسات و آليات دعم الدولة لتمويل المؤسسات.

- تطوير منظومة التنقيط و التصنيف.
- العمل على إنشاء سلم مرجعي غير موحد لأسعار الفائدة.
- النهوض بالسلوكات المتماشية مع الأخلاق المهنية.
- تنشيط مركزيات المخاطر و تنويعها.

الخاتمة

ع. بن خلفه
المفوض العام ABEF

البنوك المؤسسات الصغيرة المتوسطة صانعة النمو والاقتصادي

1. ويل المؤسسات: اهدية الأساسية للبنوك الزائرية.

أنشأت البنوك الزائرية ضمن عوامل تاريخية خاصة ونظرا لنموذج التنمية الاقتصادية المتبعة ، فإننا تطورت بالنسبة لسوق المؤسسات الاقتصادية و إذا فإن البنوك العمومية كانت موجهة أساسا لتمويل المؤسسات حسب قطاع نشاطها.

بنك التنمية المالية الذي أسس سنة 1985 كان موجه أساسا لتمويل القطاع الاقتصادي المالي. المؤسسات الاقتصادية المالية التي تتطابق من حيث مواصفاتها وتكوينها مع تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الملاحظات التي يمكن استقاؤها خلال السنوات الخمس الأخيرة تلخص فيما يلي:

♦ تركيز المافطات البنكية على المؤسسات بصفة عامة.

♦ اعتماد وسائل ويل جديدة:

- الإئارة المالية .

- رأس المال الاستثمار.

♦ إرساء ويل المؤسسات الصغيرة إطار منظم وبرامج إنشاء المؤسسات اءعمة من طرف

الدولة (المؤسسات الصغيرة وتشغيل الشباب).

♦ طرح وسائل التمويل البديلة (إسلامية).

و إذا ينتج أن البنك ليس فرديا عاديا يطاء مؤسسة، وخاصة الإنتاجية منها، بل هو عامل

وشريك أساسي تطويره، فتعدت العلاقة بالائحة الطابع التجاري البحت واردة

لتصبح علاقة توحيدها مصالح والأهداف.

2. علاقة البنوك باؤسسـات وما يترتب عنها:

بعد طي عقبات التمويل افروضة بـ الشركة العمومية والبنك وقع حل جذري العلاقات بـ البنوك واؤسسـات الاقتصادية بصفة عامة واؤسسـات الصغة وامتوسطة خاصة، حيث وبفضل تدخل السلطات العمومية والتحفيزات اقدمة رافقة استثمارات اؤسسة، تطورت هذه العلاقة لتشمل الات اخرى تتمثل :

- سـ نظام صيل وسائل الدفع ء عـصرته عن طريق تبـ نظام الدفع الآ سنة 2004.

- إدراج الوسائل النقدية (الدفع الآ .)

- سـ أداء مركزيات اخطر.

- صـ الشيك كوسيلة دفع.

على الرغم من هشاشة اؤسسة الاقتصادية الوطنية أمام انفتاح السوق العاي وبقاء بعض تذبذبات السوق الداخلية فإن اجم الإا للقروض اقدمة للمؤسسـات الاقتصادية يسجل ارتفاعا متزايدا ليصل ناية سنة 2009 إلى 2500 مليار دينار جزائري، وزعت من طرف بيع البنوك وتبقى البنوك ذات شبكات الواسعة تستحوذ على نسبة 90٪ من هذه القروض.

و در الإشارة أن اتعاما الاقتصادي العمومي يستفيدون من 44٪ من هذه القروض بينما ترجع للقطاع اص نسبة 56٪، علما أن أواخر 2004 كانت هذه النسبة تقدر بـ 60٪ للقطاع العام و40٪ للقطاع اص.

إن ظاهرة حل توى حافظات البنوك من سيطرة القطاع اص قد مست بيع البنوك و هذا الال يلاحظ أن نسبة القروض امنوحة قد تزايدت بنسبة 80٪ بـ سنة 2004 و2009 من 675 مليار دينار إلى 1200 مليار دينار بينما تتعدى نسبة تطور القروض امنوحة للقطاع العام نسبة 13٪ من 968 مليار دينار جزائري.

♦ تطوّر عدد المؤسسات المالية:

توي حافظة البنوك الوطنية الستة الكبرى على 140000 مؤسسة صغرى ومتوسطة. إن هذا التطور ناتج أيضا عن انخفاض عامل الاستبعاد الذي ثلته المؤسسات الكبرى الماضية، الأمر الذي فتح الطريق للمؤسسات الصغرى والمتوسطة ذات الفعالية الثابتة القضاء على البطالة وإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي الوطني.

3. وبل الاستغلال والاستثمار:

إن إلم البنوك الجزائرية وتغليب قروض الاستغلال على قروض الاستثمار قد أوزره، حيث أن قروض الاستثمار ناية 2009 أصبحت ثل نسبة 52٪ من القروض الممنوحة من البنوك مقابل 48٪ للاستغلال.

و هذا السياق فإن قروض الاستثمار قد بلغت 2200 مليار دينار جزائري المثل عامل وبنسبة 16٪ بينما يكن هذا العامل إلا بنسبة 8٪ بالنسبة لقروض الاستغلال وهذا بسنة 2008-2009.

♦ التحكم أسعار الفائدة:

سجل سعر الفائدة استقرارا لمس (5) سنوات الأخيرة حيث أن معدل الفائدة للقروض الممنوحة يتراوح بـ 1.5 و 8.5٪ علما أن أسعار الفائدة قبل وقت قريب تتعدى الرقم . إن تقارب معدلات الفائدة من النسب المعمول بها عاليا يكن المؤسسة من كمل أفضل ساباتا واختياراتا الاقتصادية وبنجاعة أفضل. إن إعادة رلمة البنوك كمن هذه الأخيرة من تطوير أدائها باستمرار ناحية المؤسسة الاقتصادية.

4. أفـاق وـيل اؤسسـات:

إن الإجراءات اتخذه من طرف السلطات العمومية سواء من ناحية فيز النشاط الاقتصادي انتج واه البنوك يفتح أفقا واعدة لتطوير ويل اؤسسـات، حيث أن اؤسسـات تستفيد من مزايا عديدة تسهل القيام بنشاطاتها والبنوك لتحس أدائها و تغير وتطوير وسائل و أ ط اتسي وعصرنة النظام أسبا والإعلام الآ ، كن تدعيم هذه الجهودان المتضافرة ب:

- تغليب النشاط الاقتصادي النظامي.
- تأهيل أحسن للمؤسسـات.
- دراسات النجاعة أو ادوى الاقتصادية.
- اؤسسـات من رأس مال كاف.

5. الشـروط الأساسية لتدعيم وتوسيع الفـروض اه اؤسسـات

الصغـيرة والمتوسطة:

إن الشروط الموضوعية والاساسية متوفرة لبعث سوق تنافسي بـ البنوك لتمويل اؤسسـات وهي :

♦ **مردودية الفـروض والتمويلـات:** الآليات الموضوعية لدعم أسعار الفائدة خاصة بالنسبة لقروض الاستثمار وكذلك الضمانات الـ منحها الصناديق المختصة والـ تغت ضمانات مالية.

♦ **توسيع وتنويع الفـروض اـصرفية.**

أصبحت البنوك اعتمدة حديثا تو اهتماما أكثر لتمويل اؤسسـات و فيض هذا العبء الذي كان حكرا على البنوك العمومية موازنة مع هذا، فإن الإلزام ورأس مال الاستثمار، أصبحا وري تطوير ادمات البنكية. ومن اجل هذا، فإن البنوك العمومية عمدت إ إنشاء فروع متصلة هذا الال.

♦ تعزيز جدوى المشاريع وطلبات القرض.

يتطلب هذا الأمر تضام جهود المؤسسات و منظمات أرباب العمل من أجل:

- نشر وتعميم الثقافة البنكية بدف ترشيد طلبات القرض.
- استحداث مراكز إعطيات الاقتصادية و ويلها بشكل مستمر.
- استحداث وسائل ضمان جديدة ومكملة كالكفالة التعاونية.

♦ ديث طـرق معاملة القروض والتمويلات.

أصبح هذا الأمر حقيقة واقعة مفروضة من سوق تنافسي، ويعتبر من أهم العوامل تطوير البنك.

ونظرا لدودية المنافسة بالنسبة عدل الفائدة فإن المؤسسات إدمات البنكية خاصة تلك التي تتعلق بالقروض تكتسي أهمية حيوية بالنسبة لتطور البنك.

♦ الاستفادة القصوى من سياسات دعم الدولة لتمويل المؤسسات.

إن الآليات التي وضعتها السلطات العمومية لتحفيز ودعم المؤسسات المتعلقة سواء:

- بالنسبة لدعم سعر الفائدة للاستثمارات مراحل إنشاء المؤسسة أو توسيع قدراتها.
- أو عن طريق الدعم المباشر عن طريق برامج إعادة التأهيل.
- كذلك استحداث صناديق ضمان القروض الاستثمارية.

تساعد بصفة حتمية تطوير و ديث سوق القرض للمؤسسات.

♦ تطوير منظومة التنقيط والتصنيف.

إن نظام تصنيف المؤسسات قد وضع قيد التجربة إطار برنامج (MEDA)، إن هذا الأمر نامج اعتمد أساسا على الشفافية التي يتحلى بها القائل قق نقلة نوعية هامة سلوك البنك والمؤسسة الاقتصادية.

♦ السلام المرجعي لسعر الفائدة.

إن تطور المنافسة بين البنوك وديد معدل سقف الفائدة من طرف البنك المركزي سيؤدي حتماً بالبنوك إلى اعتماد مرجعيات جديدة من أجل ديد أسعار فائدة معقولة بالنسبة للمتعامل الاقتصادي وتتماشى مع المعايير العالية.

♦ النهوض بالسلوكيات التماشية مع الأخلاق المهنية.

- إن هياكل الجمعية الزائرية ما بين البنوك تعكف حالياً مع شركاء أوروبيين من أجل تدوين مذكرة لقواعد الوساطة المالية وهذا بهدف ضبط أخلاقيات مهنية جديدة حول دون اللجوء إلى الوسائل التنافسية غير الشريفة.

♦ تنشيط مراكز الخبرة وتنويعها.

- إن هذه المراكز التي صممت التزامات الشركات والأفراد وكذلك حوادث الدفع والسداد تكتسب دوراً هاماً إرساء القواعد التنافسية.

1. _____ :a

تبقى المراكز المنتهجة من البنوك مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتأهيل المؤسسة ومسؤولياتها وكذلك ديث تسيها.

من أجل هيكلة السوق الوطنية وتكييف منتجاتها مع المعايير الدولية وربط المؤسسة الزائرية بالسوق العالية، فإن أي عملية تطوير ستنتقل من المؤسسة ولفائدتها وهذا بالتعرف على نقاط الضعف ونقص الكفاءة التسيه من أجل التخلص منها.

مداخلة الجمعية الجزائرية للبنوك و المؤسسات المالية